Sho

الشرطة تعزو تفشي الظاهرة إلى محدودية الإمكانات

ندوة علمية في البصرة تطالب بتشريع قوانين لمكافحة المخدرات

□ البصرة / ريسان الفهد

طالبت ندوة علمية أقيمت في البصرة، مجلس النواب بتشريع قانون رادع للحد من انتشار المخدرات، واستحداث مركز طبى تخصصي لمعالجة الإدمان من المخدرات، فيما شكت شرطة البصرة من محدودية إمكاناتها البشرية والآلية مقارنة مع الرقعة الجغرافية للمحافظة. وقال مدير عام صحة البصرة الدكتور رياض عبد الأمير، خلال الندوة التي أقيمت بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، وحضرتها "المدى": إن عمليات إلقاء القبض على تجار ومروجي المخدرات في المحافظة، إضافة الى الحالات التي تراجع استشاريات الصحة النفسية، تؤكد انتشار تعاطي المخدرات في

و أضاف "هناك أنو اع من الأدوية تستخدم كمخدرات أيضا منها على سبيل المثال عقار الاَرتين الذي يوصف لعدة حالات مرضية"، لافتا إلى أن دائرة صحة البصرة "ليست لديها إحصائيات دقيقة في هذا المجال، كما ليست هناك دراسة علمية عن المخدرات في البلاد". من جانبه، أوضيح مدير الصحة النفسية الدكتور عقيل الصباغ، أن "الإدمان فى العراق كان يتركز خلال ثمانينيات القرن الماضى وما قبلها على المشروبات الكحولية، وفي ما بعد ظهر الإدمان على العقاقير الطبية المخدرة، وبعد عام ٢٠٠٣ تم تسجيل الكثير من حالات الإدمان على مواد لم تكن متوفرة مثل الحشيش والكوكايين، وهي منتجة في أفغانستان

وإيران وباكستان أ. وأشار إلى أن "البصرة سجلت معدلات إدمان مرتفعة إلا أنها تفتقر إلى وجود مركز طبى تخصصى لمعالجة حالات الإدمان

على المخدرات"، مبينا أن "المدمنين الراغبين في تلقى العلاج عليهم مراجعة أقسىام الأمراض العقلية والنفسية في المستشفيات العامة". وطالب الصباغ بإنشباء مركز طبى تخصصى لمعالجة الإدمان من المخدرات، ووضع دراسات وحلول كفيلة بمعالجة المشكلة جذريا قبل أن تستفحل وتتحول إلى ظاهرة تؤثر في الشباب بشكل كبير جدا. أما عضو لجنة الصحة في مجلس البصرة الدكتور حسن خلاطى، فيرى أن "ظاهرة تعاطى المخدرات تتطلب تنفيذ حملة تثقيفية كبيرة للتعريف بمخاطرها الصحية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية".وبين خلاطى أن "العقاقير الطبية المخدرة ما زالت تباع على الأرصفة في الأسواق الشعبية، والصيدليات الأهلية غير المرخصة". مدير شعبة مكافحة المخدرات في مديرية شرطة البصرة

تهريب المخدرات".

نسبة قليلة جدا قياسا بحجم المشكلة". الرائد واثق حسين، لفت إلى أن "جهود

شرطة مكافحة المخدرات ومحدودية العدد والامكانات قياسا بحجم البصرة واتساع رقعتها الجغرافية ووجود منافذ حدودية برية وبحرية مع عدد من الدول المجاورة للعراق، تجعل من الصعب السيطرة على و تابع بالقول: "المخدرات تدخل المحافظة

من منافذ عدة، ويكميات مختلفة وأساليب متنوعة يستخدمها المهربون، وأصعب عمليات التهريب هي التي تجري عبر البحر". واستدرك حسين "رغم ذلك تمكنا من ضبط كميات كبيرة من المخدرات والقبض على عصابات وأشخاص يتاجرون بها، بجهود استخبارية وبالتعاون مع المنافذ الحدودية"، مؤكدا أن "تهريب المخدرات وتعاطيها بين الشباب بحاجة إلى جهود استثنائية وإمكانات ضخمة جدا، وإننا لغاية الأن لم نتمكن من السيطرة إلا على

بدوره، قال ممثل مجلس القضباء في البصرة عونى سعيد: "لدينا قانون خاص بالمخدرات شيرع في العام ١٩٦٥ حين

لم يكن لهذه الظاهرة وجود بهذا الحجم في البلاد، كما أن بنود هذا القانون غير رادعة وبحاجة إلى مراجعة". ودعا سعيد إلى إصدار قانون جديد يتناسب مع حجم المشكلة لوضع حد لهذه الظاهرة التي لا يمكن السيطرة عليها من دون قوانين وإجراءات رادعة، مطالبا مجلس النواب ب"التفكير الجدى بتشريع قانون وبالسرعة الممكنة كون ظاهرة المخدرات بحاجة إلى وقفة جادة من جميع الجهات التشريعية والتنفيذية والإعلامية".

إلى ذلك، يقول أبو سمير، صاحب مقهى في البصرة، في حديثه لـ"المدى": إن سعر سيجارة الحشيشة لا يتجاوز دولاراً ونصف الدولار"، مؤكدا أن "هناك إقبالا على هذه السجائر من قبل الشياب".

ونبه في حديثه لـ"المدى" إلى أن "غياب الإحصىاءات والدراسيات والمعالجات

وأوضىح "هناك حشىيشية الناركيلة،

والأفيون الإيراني والأفغاني، إضافة

إلى حبوب الكبسلة التي هي في الأساس

مخصصة لنزلاء المصحات العقلية لكنها

من جهته، عزا الناشط في مجال حقوق

الإنسان على العتابي، انتشار المخدرات

إلى غياب الرقابة الأمنية والاجتماعية

تمنح مفعولا مغايراً بالنسبة للمدمنين".

الدقيقة لدى الجهات الصحية والقانونية، إضافة إلى انتفاء الإجراءات المناسبة، بسبب محدودية الإمكانات المتوفرة لدى السلطات الصحية والقانونية والأمنية حيال انتشار العشوائيات والبطالة والتوتر الأمنى وامتداد الحدود المفتوحة مع إيران ودول الجوار الأخرى لمئات الأميال، كل ذلك أسهم بانتشار المخدرات".

أما الباحث الاجتماعي جاسم حسوني فيشير إلى أن "تعاطي المخدرات في البصرة بلغ درجة لا يمكن السكوت عنها كما أن هناك بؤرا للترويج والمتاجرة بها بشكل مستمر وشبه علني"، داعيا رجال الدين إلى التصدي للظاهرة في خطبهم الدينية وتوجيهاتهم بعدما عجزت الجهات

الحكومية عن مكافحتها. يشار إلى أن العراق يعد معبرا للمخدرات من إيران إلى دول الخليج منذ عدة عقود من الزمن، إلا أنه بعد العام ٢٠٠٣ وبسبب الانفلات الأمنى، اصبحت ظاهرة تهريب المخدرات والترويح لها داخل البلاد، وتعاطيها من قبل الشباب، أمرا اعترفت به

الجهات الأمنية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية للسيطرة على تهريب وترويج وتعاطى المخدرات في العراق، إلا أن جهودا لم تثمر سوى بنسبة ضئيلة جدا بسبب محدودية الإمكانات والاضطرابات

الأمنية التي تشغل القيادات الأمنية.

متقاعدون يستعدون للتظاهر في ساحة التحرير للمطالبة بحقوقهم

□ المدى/ عزيز الربيعي

أعلنت الحمعية العراقية للمتقاعدين إنها ستنظم تظاهرة سلمية في بغداد في الأيام المقبلة للمطالبة برفع الحيف عن كواهل المتقاعدين من خلال انجاز التعديل الموعود لقانون التقاعد، فيما حملت إحدى النائبات كبار المسؤولين في هيئة التقاعد مسؤولية تأخير التعديل.

وقالت الجمعية في بيان صحفى تلقت "المدى" نسخة منه: إنها "ستقوم بتظاهرة سلمية في ساحة التحرير، الساعة العاشرة صباحاً من يوم الجمعة المقبل، للمطالبة بحقوق المتقاعدين ورفع الظلم والحيف عنهم".

وبينت أن المتقاعدين "لم يحصلوا إلا على وعود معسولة لطالما تتلاشى بعد إقرار الموازنة، إذ تكررت هذه الوعود لخمسة أعوام وتبين بأنها تسويف ومماطلة وضحك على

ذقون المتقاعدين"، بحسب البيان. وأضافت أن "أعضاء مجلس النواب انشغلوا بالمناكفات والسبجالات التي تمخضت عن حالة الاستعصاء في الاتفاقيات والتى ألقت بظلالها السلبية على حياة الفقراء وفي المقدمة منهم شريحة المتقاعدين، ما أدى إلى تعطيل

مشاريع القوانين التي لها مساس مباشر بحياة الناس". وأفادت الجمعية في بيانها بأن "المتقاعدين سينزلون إلى الشارع للتعبير عن سخطهم لتهميشهم من قبل مؤسسات الدولة المختلفة ولتأخير تعديل قانون التقاعد الموحد" من جانبها، قالت النائبة ماجدة التميمي لـ"المدي" إن

اللجنة الفرعية التابعة للجنة المالية والمكلفة بمتابعة ملف المتقاعدين قد اجتمعت قبل شهرين مع مدير هيئة التقاعد العامة لبحث تعطيل تعديل قانون التقاعد وإمكانية تنفيذه، موضحة أن هنالك الكثير من الموضوعات الشائكة في هذا القانون والتي ما زالت اللجنة المالية تعمل على تسويتها منها تغيير المعادلة التي يتم وفقها توزيع الرواتب على المتقاعدين وكذلك احتساب حصة الأطفال بالنسبة لموظفي

العصاع الحاص. وتابعت التميمي "إن الايفادات الكثيرة لمدير هيئة التقاعد وغيره من المسؤولين في المواقع التنفيذية تقف عائقاً أمام عمل اللجنة المالية في دراسة ملف التقاعد وسلم الرواتب التي يتم احتسابها للمتقاعدين".

وزارة الكهرباء المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية ع البصرة

م/ اعادة اعلان مناقصات

تعلن المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية في البصرة احدى تشكيلات وزارة الكهرباء عن اعلان المناقصات كما في الجدول أدناه وذلك حسب الشروط والمواصفات الفنية التى يمكن الحصول عليها من مقر المديرية العامة/ قسم الشؤون التجارية الكائن في محافظة البصرة/ تقاطع الطويسة فعلى أصحاب الشركات والمكاتب الاختصاصية المسجلين بصورة رسمية والراغبين بالمشاركة تقديم عطائهم على ان يكون العطاء في ظرفين منفصلين مختومين ومؤشر عليهما رقم المناقصة وعنوانها واسم الشركة والمكتب والعنوان الكامل مع ذكر البريد الالكتروني على أن تكتب محتويات كل عرض على الأغلفة وكما يلى:

الظرف الأول: يتضمن العرض الفنى والذى يحتوى على المواصفات المبينة في شروط ووثائق المناقصة مؤيدة بختم الشركة أو المكتب مع مستمسكات الشركة المذكورة في وثائق المناقصة.

الظرف الثاني: يتضمن العرض التجاري شاملاً سعر المواد مع التأمينات الأولية على شكل صك مصدق أو خطاب ضمان صادر من مصرف عراقي معتمد بنسبة (١٪) من قيمة العطاء المقدم على أن تستكمل الى (٥٪) عند الاحالة وقبل توقيع العقد، وسوف يهمل العطاء غير المستوفى للشروط ولن يتم استلام أي عطاء بعد تاريخ غلق المناقصة المثبت في الجدول أدناه ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الاعلان علماً بأن المديرية غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

ولمعرفة التفاصيل يمكنكم زيارة الموقع الالكترونى لوزارة الكهرباء www.moelc.gov.iq وللاجابة على الاستفسارات مراسلتنا على البريد الالكتروني:

12_commercial.dept.m@moelc.gov.iq gdeep__comm__dept@yahoo.com

مبلغ التندر	الملاحظات	تاريخ الغلق	المواد	رقم المناقصة	Ü
1	اعادة	[• 1 [/V/1A	تأهيل خزان الوقود	5-15/1	1
دينار	اعلان		(A) في محطة		
			كهرباء الهارثة		

حسین محمد حسن ابراهیم المدير العام وكالة Y - 1 7 / V / £ عبد الرزاق محمد حسين

وزارة النفط رر ر شركة خطوط الانابيب النفطية (شركة عامة)

م/ اعسلان

تعلن شركتنا وللمرة الثالثة عن وجود المناقصة المرقمة (٢٠١٢/١٧) والخاصة بـ(نقل منتسبي مستودع السماوة) فعلى الراغبين من ذوي الاختصاص الحاملين هوية اتحاد الناقلين النافذة لعام ٢٠١٢ مراجعة مقر الشركة في الدورة/ القسم القانوني للاطلاع على الشروط والمواصفات المطلوبة في المناقصة لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠) مائة ألف دينار (غير قابلة للرد)..

علما ان آخر موعد لقبول العطاءات نهاية الدوام الرسمي ليوم الاحد المصادف ٢٠١٢/٨/٥ وتودع العطاءات في صندوق لجنة العقود الهندسية في مقر الشركة في الدورة.

وستهمل العطاءات الغير مستوفية للشروط والمواصفات المطلوبة في المناقصة والشروط

١. تقديم تأمينات أولية بنسبة (١٪) من مبلغ العطاء المقدم من المشترك في المناقصة تقدم على شكل صك مصدق أو خطاب ضمان باسم شركة خطوط الانابيب النفطية (شركة عامة) نافذة لستة أشهر من تاريخ تقديم العطاء يغطي فترة الاحالة وسوف يتم استبعاد العطاءات التي لم ترفق بها التأمينات الاولية المطلوبة او التي يقل مبلغ تأميناتها عن نسبة (١٪) المبين أعلاه.

ا. ارفاق كتاب براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب أصلي ومعنون الى شركة خطوط الانابيب النفطية نافذ المفعول لعام١٠١٣.

٣. ارفاق جميع مستندات المناقصة مع هوية احّاد الناقلين النافذة المفعول والاعمال المماثلة التي قام بها سابقاً، وتقديم ما يثبت ذلك موجب عقود وكتب رسمية وذكر العنوان الكامل ورقم الهاتف وجميع المستمسكات المطلوبة في شروط المناقصة.

٤. على مقدم العطاء ارفاق نسخ من المستمسكات الشخصية التالية مع العطاء (نسخة من هوية الاحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية وبطاقة السكن والبطاقة التموينية). ٥. سيتم حجب البطاقة التموينية بموجب كتاب صادر عن وزارة التجارة يقدم من قبل صاحب

٦. ان الشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات سعراً، أو أي عطاء آخر.

٧. سيتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان.

العطاء الفائز عند التعاقد.

المدير العام

القسم الفني قسم التصحيح مسؤول الصفحة رئيس القسم مدير التحرير